

البرنامج لعام 2023 - 2024



منظمة
التعاون
الجنوبي

المحتوى

4	السياق العالمي والخلفية العامة
5	وباء كوفيد - 19
5	تصاعد عدم المساواة
6	الثورة الصناعية الرابعة
7	أزمة المناخ
8	الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل
15	الطريق إلى الأمم: برنامج منظمة التعاون الجنوبي لعام 2022 - 2023
16	البرنامج لعام 2023-2024
17	المحاور المتقاطعة
19	مجال التركيز الأول: الحوكمة المنهجية وتعزيز النظام
21	مجال التركيز الثاني: التعليم والتدريب الرسمي والتقني والمهني
23	مجال التركيز الثالث: التعليم العالي والبحث متعدد التخصصات
26	مجال التركيز الرابع: التقنيات المبتكرة والبنية التحتية الرقمية
28	مجال التركيز الخامس: التعاون بين بلدان الجنوب والمنصات متعددة الأطراف



السياق العالمي والخلفية العامة

السياق العالمي والخلفية العامة



وباء كوفيد-19

فيروس كوفيد-19 في عرقلة واضطراب سبل العيش، وإغلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزعزعة استقرار الاقتصادات، وتوقف التعليم، وتعزيز الفقر. تشير التقديرات إلى أن دخل العمالة العالمي انخفض بنسبة 10.7% (بقيمة اسمية 3.5 تريليون دولار أمريكي) في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 وحده¹ مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019. خلال الربع الأول من عام 2020، تأثر ما يزيد عن 1.5 مليار طالب في 191 دولة بإغلاق المدارس². وبينما أشارت توقعات البنك الدولي، في تشرين الأول 2020، أن الأزمة ستجعل أكثر من 150 مليون شخص في مستوى الفقر المدقع بحلول عام 2021. وتشير التقديرات من جهة أخرى أن ثروة المليارديرات ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 10.2 تريليون دولار أمريكي³ خلال الأزمة. لقد أدى كوفيد-19، على غرار الأزمات الأخرى الموضحة أدناه، إلى تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

في سياق دولي تتسارع فيه الأحداث والتطورات والتعقيدات، جاء وباء COVID-19 ليكشف لنا الجوانب متعددة الأبعاد والمتداخلة لأزمة عالمية كامنة تمتد جذورها في النموذج التنموي القائم حالياً، حيث التعليم يشكل عصبها الأساسي.

لم تقف آثار وتداعيات هذه الجائحة على دفع الملايين من المواطنين إلى ضائقة صحية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وكشف نقاط الضعف وأوجه الظلم الكامنة في المجتمعات المعاصرة، بل الأهم من كل ذلك، أظهر كوفيد-19 مدى الخلل البنيوي في أنظمتنا العالمية، وعدم جاهزيتها أو كفايتها في توظيف آليات التنسيق بشكل ناجع وفعال، والعمل الجماعي والتضامن من أجل دعم الجهود الوطنية للتخفيف من آثار حالة الطوارئ غير المسبوقة التي ألمت بالكون بكامله ومحاولات احتوائها ومقاومتها. إلى جانب الأزمة الصحية التي تسببت في وفاة أكثر من 5 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، تسبب

تصاعد عدم المساواة

نفسه، حصل ما نسبته 40% من الفئات الأكثر فقراً على أقل من 25% من الدخل في جميع البلدان البالغ عددها 92 دولة وتتوفر عنها بيانات موثوقة. تعاني بلدان شمال الكرة الأرضية

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة الاجتماعي العالمي 2020، ازداد نصيب الدخل الذي يذهب إلى أغنى 1% من السكان في 46 من أصل 57 دولة تتوفر بها بيانات موثوقة⁴. وفي الوقت

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_755875/lang-en/index.htm#:~:text=Global%20labour%20income%20is%20estimated,the%20same%20period%20_20million%20FTE%20jobs%in%202019.&text=This%20is%20an%20increase%20from.or%20140 1

<https://en.unesco.org/covid19/educationresponse> 2

<https://www.pwc.ch/en/publications/2020/UBS-PwC-Billionaires-Report-2020.pdf> 3

<https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/01/World-Social-Report-2020-FullReport.pdf> 4

وبالرغم من السياق الحالي لأزمة COVID-19 وتداعياته المختلفة، وأهمها البعد الاقتصادي، إلا أن تدابير مثل مبادرة G20 لتعليق خدمة الديون (DSSI) - على الرغم من أنها خطوة مرحب بها في الاتجاه الصحيح، مع تمديد ضروري حتى ديسمبر 2021 - لا تزال إلى حد كبير غير كافية، ولا ترقى إلى مستوى توقعات واحتياجات بلدان جنوب الكرة الأرضية كمجموعة. وبالمثل، فإن حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي تبلغ قيمتها 650 مليار دولار أمريكي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) في أغسطس 2021، على الرغم من كونها تديراً استثنائياً وحاسماً، فإنها لا تعالج بشكل مناسب مخاوف واحتياجات جنوب الكرة الأرضية: منذ يتناسب توزيع حقوق السحب الخاصة مع حصص البلدان في صندوق النقد الدولي، وهذا يعني مجرد 21 مليار دولار أمريكي للبلدان منخفضة الدخل، أو 7٪ من إجمالي الإصدارات للبلدان الأفريقية - والتي لا تغطي حتى ميزانيات COVID-19¹⁰ لعام 2020. الحقيقة الصارخة هي أن أعباء الديون الحالية لا يمكن تحملها ولها آثار سلبية على تنمية البلدان، بغض النظر عن الإيقاف المؤقت لخدمة الديون، وأنه على الرغم من استمرار المظالم بشكل واضح من خلال الترتيبات الهيكلية السائدة، يبدو أن النظام المالي الدولي غير قادر على حلها. من أجل إعادة تشكيل نفسها بطريقة أكثر إنصافاً واستدامة.

أيضاً من مستويات مرتفعة من عدم المساواة في الدخل⁵. يقدر تقرير التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁶ أن 22٪ من سكان العالم يعانون من فقر متعدد الأبعاد⁷، نصفهم ممن أعمارهم دون 18 و 84.3٪ منهم يعيشون في دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

وهذا الارتفاع المثير للقلق في الفروقات انتقل أيضاً إلى الدول ذات السيادة. وفقاً معهد التمويل الدولي العالمي لمراقبة الديون، وصلت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوياتها على الإطلاق بأكثر من 331٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بقيمة اسمية 258 تريليون دولار أمريكي) في الربع الأول من عام 2020، أي بارتفاع مقداره 40 نقطة مئوية مما كانت عليه في بداية الأزمة المالية لعام 2008⁸. بلغ إجمالي خدمة الدين السنوية مجتمعة لأكثر من 100 دولة من ذوات الدخل المنخفض والمتوسط في عام 2020 ما قيمته 130 مليار دولار أمريكي، نصفها مستحق لدائنين من القطاع الخاص⁹. أدت حالات الركود الاقتصادي المتكررة، وانخفاض الإيرادات المالية، والكوارث الطبيعية أو الحروب، إلى إجبار البلدان على اللجوء إلى الاقتراض الإضافي أو التخلف عن السداد. إن الحلول التي يقدمها الدائنون والتي تعطي الأولوية لسداد الديون عرّضت في كثير من الأحيان للخطر سيادة البلدان وأولويات التقييم الذاتي للتخفيف من حدة الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة، والاستثمار في تنميتها الداخلية.

الثورة الصناعية الرابعة

تميزت الثورة الصناعية الرابعة غير المسبوقة في نطاق وسرعة التحولات التي تحدثها، بثلاثة جوانب مميزة:

السرعة/التسارع: على عكس الثورات الصناعية السابقة، فإن هذه الثورة تتطور بوتيرة أسية وليست خطية نتيجةً لعالم مترابط ومتعدد الأوجه وحقيقة أن التكنولوجيا الجديدة تولد تقنيات وتحديثات وأكثر تطوراً وقدرة من أي وقت مضى.

الاتساع والعمق: يبني على الثورة الرقمية ويجمع بين تقنيات متعددة تؤدي إلى تحولات نموذجية غير مسبوقة في الاقتصاد والأعمال والمجتمع والفرد. لا يقتصر الأمر على تغيير «ماذا» و «كيف» نفع بل «من» نحن.

تأثير الأنظمة: يتضمن تحويل الأنظمة بأكملها عبر (وداخل) البلدان والشركات والصناعات والمجتمع ككل¹¹.

أصبحت التقنيات الذكية، والواقع الافتراضي والمُعزز، وسلسلة الكتل blockchain، وإترنت الأشياء، والإنترنت المحمول عالي السرعة المنتشر في كل مكان، وتحليلات البيانات الضخمة، والتكنولوجيا السحابية، والذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من واقعنا الحالي. تم تسريع استخدام هذه التقنيات والاعتماد عليها مع ظهور Covid-19 وما تلاه من عمليات الإغلاق وقيود السفر في جميع أنحاء العالم.

⁵ <https://www.un.org/en/un75/inequality-bridging-divide>

⁶ <https://hdr.undp.org/en/2020-MPI>

⁷ مقياس جديد للفقر ، كما حدث من خلال عدم كفاية الصحة والتعليم ومستوى المعيشة

⁸ https://iif.com/Portals/0/Files/content/Research/Global%20Debt%20Monitor_July2020.pdf

⁹ https://cepr.org/active/publications/policy_insights/viewpi.php?pi=104

¹⁰ [a-shot-in-the-arm-how-special-drawing-rights-can-help-struggling-countries/#:~:text=SDRs%20are%20being%20distributed%20to,of%20GDP%20/26/08/https://blogs.imf.org/2021](https://blogs.imf.org/2021/a-shot-in-the-arm-how-special-drawing-rights-can-help-struggling-countries/#:~:text=SDRs%20are%20being%20distributed%20to,of%20GDP%20/26/08/https://blogs.imf.org/2021)

¹¹ <https://www.weforum.org/about/the-fourth-industrial-revolution-by-klaus-schwa>

كي. شواب. الثورة الصناعية الرابعة ، <https://www.weforum.org/about/the-fourth-industrial-revolution-by-klaus-schwa> تم الدخول إلى الرابط في 17 تشرين أول (2018)

العادية لهذه الثورة، مع التخفيف من مخاطرها بعيدة المدى وعواقبها غير المقصودة.

ومع ذلك، لا يزال المطلب أو التوجه الأساسي هو الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة عواقبها وتداعياتها السلبية في ذات الوقت. كما تجلّى بوضوح بعد ظهور وباء COVID-19؛ لم يحظى 43% من أكثر من 1.5 مليار متعلم متضرر من إغلاق المدارس بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل¹²، ولا يزال الوصول إلى التكنولوجيا غير متساو، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكبر في عالم أضحى يعتمد بشكل مطرد على المنصات الرقمية. إذا كان الاعتراف بضرورة جسر الفروق في التكنولوجيا الرقمية منذ عقدين ونيف، أصبح الآن أكثر إلحاحاً وضرورة بعد ظهور وفشي هذا الوباء.

في كثير من النواحي، اعتبرت هذه الأمور «قوة خير». وتتراوح الاستخدامات من التشخيص الطبي والعلاج إلى الخدمات المالية المتنقلة لملايين الأشخاص الذين لم يكن لديهم سابقاً إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، فقد نجحت في تبسيط العمليات، وتمكين علاقات متبادلة أكبر بين الأشخاص والأفكار، وفتح مجموعة جديدة كاملة من فرص العمل. لكن يتمثل الوجه الآخر في المخاطر العديدة المتوقعة وغير المتوقعة: من أتمتة الوظائف إلى نمو الانقسامات والفروق الاجتماعية والاقتصادية، مروراً بانتهاكات الخصوصية، والمخاوف الناجمة عن تطوير تقنية التزييف العميق، والتحديات الناجمة عن البيانات السيئة وتحيزات التصميم اللاواعية. وبناءً على ذلك، فقد أصبح من الأساسي صياغة الأطر التنظيمية والضوابط الأخلاقية اللازمة لضمان أن المجتمعات يمكنها الاستفادة من الإمكانيات غير

أزمة المناخ

في سياق النمو السكاني الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ (GHG)¹⁵. من نسختها الأولى حتى الرابعة، شهدت الثورات الصناعية إمكانيات حقيقية للتقدم ولكننا لم نكن نتوقع، ولم يكن بالإمكان توقع، أنها ستكون قادرة على معالجة الظلم المجتمعي والحفاظ على قدرة الطبيعة على استدامة الحياة ما لم تنظمها مخاوف تتعلق بالعدالة الكونية والتضامن والاستدامة.

إن أزمة المناخ، الغارفة في مستنقع من التحديات المترابطة بشكل معقد، لا يمكن حلها من خلال إصلاحات تكنولوجية بسيطة أو الخروج بمجموعة متباينة من الحلول الفردية. بل تتطلب هذه الازمة إلى تفكيك الافتراضات والمعتقدات الجماعية حول التنمية والنمو والازدهار، مع الاعتراف بأن الهياكل المجتمعية الحالية قد عززت الظلم وضخمت التفاوتات وزادت من المعاناة الإنسانية، واستبدالها بمفاهيم جديدة لمستقبل قائم على التضامن البشري والتقدم الواعي بالبيئة. ويكمن نظام التعليم في قلب مثل هذا التحول المعرفي والاجتماعي، والذي يجب إعادة توظيفه في حد ذاته من أجل مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة.

أدى ارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمُّض المحيطات، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، ودرجات الحرارة الشديدة، والجفاف والفيضانات إلى جعل الاحتباس الحراري العالمي حقيقة واقعة لملايين البشر في جميع أنحاء العالم. من المتوقع أن يؤدي الاتجاه المستمر إلى جعل أجزاء كبيرة من الأرض غير صالحة للسكن والعيش. قام مركز رصد النزوح الداخلي بتحديد عدد حالات النزوح البشري المرتبطة بتغير المناخ بين عامي 2008 و2014 بمتوسط 22,5 مليون شخص سنوياً، 90% منها حدث في جنوب الكرة الأرضية. وبينما تقدر منظمة الصحة العالمية أن يتسبب الاحتباس الحراري العالمي في زيادة سنوية قدرها 250 ألف حالة وفاة بين عامي 2030 و2050¹³، وتحذر منظمة الأغذية والزراعة من تدهور الظروف المعيشية، بسبب تلف المحاصيل ونفوق الماشية وانخفاض في كميات المنتجات البحرية والغابات، للمزارعين والصيادين والأشخاص المعتمدين على الغابات الذين يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي¹⁴.

تعتبر أنماط النمو الاقتصادي السائدة، والتجارة الدولية، واستهلاك الطاقة، والاستهلاك المفرط، وأنماط إنتاج النفايات

<https://en.unesco.org/news/startling-digital-divides-distance-learning-emerge> 12

<https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health> 13

<https://www.fao.org/climatechange/16606-05afe43bd276dae0f7461e8b9003cb79.pdf> 14

https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/ipcc_wg3_ar5_chapter5.pdf 15

الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل

وأوصره على كافة المستويات. وتوفر معاييرها أطراً جديدة للتعليم والتعلم على أساس الركائز الأربع للتعليم المتوازن والشامل: التداخل الثقافي، وتعدد التخصصات، والجدلية/الديالكتيكية، والسياقية. ويسعى الإعلان من خلال وجهات النظر والقيم المتضمنة فيه، إلى إشراك وإدماج المتعلمين بشكل مباشر في خضم الحياة الفعلية وتعقيدها منذ سن مبكرة، وبالتالي يبدأون باكتشاف بشكل طبيعي مفاهيم ووجهات نظر جديدة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة. ويدعو الإعلان إلى ممارسات تربوية تنمي مهارات وعادات وسلوكيات تفكير ونتائج التعلم غير تقليدية تمكن المتعلمين من الدخول في حوار مع التعقيدات الفردية والجماعية. ومن أجل الشروع في الكشف وعرض النقلة النوعية التي اقترحها UDBIE، من الضروري تقديم استقصاء عام ولكن غير تفصيلي لهذه الركائز الأربع من حيث صلتها بنظام التعليم الحديث.

يتشكل كل نظام من مجموعة من الافتراضات، ومن هذا المنطلق، نشأ نظام التعليم السائد بناءً على التفكير الديكارتي والنظرة العالمية المتجذرة في الثورة الصناعية الأولى، والتي أنتجت نماذج تنموية تتطلب عواقبها الوخيمة المذكورة أعلاه. تسريع إحداث تحول نموذجي في التعليم، وبالتالي التنمية. تم اعتماد الإعلان العالمي خلال أعمال المنتدى الثالث BIE 2030 - القمة الدولية للتعليم المتوازن والشامل، التي عقدت في جيبوتي في يناير 2020، من قبل البلدان والمنظمات من دول جنوب الكرة الأرضية. ويتميز الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE) عن النماذج التعليمية الحالية من خلال السعي على وجه التحديد لتحويل أنظمة التعليم نحو أنظمة نوعية متوازنة وشاملة.

يجسد الإعلان العالمي UDBIE قبل كل شيء روحاً: روح الاستبطان الثقافي النقدي، وتقرير المصير، والحوار، والتعاون والتطور المشترك في عالم يرتبط فيه جميع البشر ببعضهم البعض بشكل لا مفر منه؛ عالم تترايط أطرافه ونشاطاته

التداخل الثقافي

التحول في الافتراضات

بيان الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل UDBIE

الثقافات ديناميكية ولم تنتق عبر الأزمان بمعزل عن غيرها من الديناميكيات. يتفاعل الناس بلا انقطاع ويزدهرون، سواء داخل الأمة أو خارجها، بشكل تبادلي تفاعلي. أدت هذه التفاعلات المعقدة بين مختلف الروايات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية إلى تكييفات وتجاهات جديدة ووجهات نظر ومعارف وأطر وممارسات تفسيرية خاصة بكل ثقافة. العالم المعاصر المشترك هو ابتكار مشترك لهذه التفاعلات الثقافية.

كل ثقافة محلية هي «جزء» من السرد الثقافي القومي «الكلّي» وتمتلك، في نفس الوقت، السرد «الكامل» للثقافة الأخيرة المتأصلة فيه. وبالمثل، فإن كل ثقافة وطنية هي «جزء» من الثقافة الإنسانية العالمية «الكاملة» ولديها «كامل» الثقافة الإنسانية. في هذه الشبكة المتشابكة من العلاقات، لا يمكن لأي ثقافة أن تدعي الهيمنة على الآخرين وتعد مجالات المعرفة غير الأكاديمية للثقافات ثروة للإنسانية.

التعددية الثقافية: تشير أن كل فرد يشعر بالفخر الثقافي الصحي - الفخر، بسبب الفهم الأكبر لمساهمة الثقافة الخاصة بالفرد في الإنسانية جمعاء، و«الصحي» لأن المرء يرى كامل مساهمات الإنسانية مضمنة في ثقافته الخاصة، في مثل هذه بطريقة يتم فيها تفكيك عقدة الدونية والتفوق الثقافي.

الافتراضات الرئيسية حول الثقافة في التعليم الحديث

الثقافة هي مجموعة من التفاهات والقيم والافتراضات والتخيلات والعادات والطقوس والممارسات والتقاليد واللغات التي يتقاسمها أعضاء مجتمع معين ويتم نقلها إلى الأجيال اللاحقة؛ تظل ثابتة وتمتيزة عن بعضها البعض؛ وتساهم هياكلهم الداخلية وعملياتهم وطرق تفكيرهم في تقدمهم أو تراجعهم.

الحداثة ياعتبارها ثقافة، تأسست على التفكير الديكارتي والتحليلي والعقلاني، هي في صميم التقدم المجتمعي. بحكم التعريف، يعتبر الحداثيون تقدميون ومتفوقون على جميع الثقافات ومجالات المعرفة وطرق التفكير الأخرى. وهذه الأخيرة- في الواقع «متخلفة/رجعية» و«محكوم عليها بالانحسار».

تعتمد كل أمة على الافتراضات والقيم ومعايير الحداثة من أجل تقدمها وفقاً لمعايير التنمية المصممة عالمياً. وقد أدى ذلك إلى سرد وطني موحد وفرض لغات «مفهومة عالمياً» للتدريس والتعلم. يتم بكل قوة تعزيز منحى الانحسار للثقافات التقليدية الإقليمية والمحلية المتنوعة.

معايير الإعلان العالمي لتعليم متوازن وشامل UDBIE

خلق الوعي بالأبعاد الداخلية والخارجية للثقافة
خلق الوعي بتعددية الروايات والعادات كجزء لا
يتجزأ من الثقافات الوطنية
استخدام اللغة الأم كوسيلة للتعليم

خلق الوعي بتعدد الروايات التاريخية والثقافية
والاجتماعية العالمية
خلق الوعي بالترابط الثقافي والترابط
خلق الوعي بالطبيعة المتطورة للثقافة

التفاهات والآفاق الناشئة

فهم الطبيعة الديناميكية للثقافة، التي يتم تشكيلها
 وإعادة تشكيلها باستمرار من خلال الحوار المستمر
 بين الأفراد من مختلف الثقافات وكذلك الثقافات
 الفرعية والمضادة داخل نفس الثقافة
 فهم أهمية التنوع والاختلاف الثقافي

فهم التعقيد والتشابك داخل وبين الروايات
 التاريخية والثقافية والاجتماعية
 فهم العلاقات المتبادلة والترابط بين الثقافات
 المتنوعة

المهارات والمواقف والسلوكيات التي يتم تعزيزها وتشجيعها

وفهم المسارات التاريخية والاجتماعية المتشابكة
 التي قادت الذات و «الأخر» نحو ممارسات
 وافتراسات وأفكار معينة.

مهارات الأدوات الاجتماعية: استخدام الوعي
 المذكور أعلاه للتفاعلات اللفظية أو غير اللفظية
 المنسجمة والفعالة. تشكيل نتائج التفاعلات
 الاجتماعية؛ أن تكون «مهتمًا» باحتياجات الآخرين
 وتتصرف وفقًا لذلك.

مما سبق، تتجلى الحاجة إلى تطوير المهارات التي تعمل على
 تحسين جودة هذه العلاقات والأواصر الاجتماعية والثقافية

مهارات الوعي الثقافي: الهوية الثقافية والفخر
 الثقافي الصحي. تجربة الاعتماد المتبادل مع «الأخر»؛
 تفاعلات فعالة وبناء علاقة هادفة مع أشخاص من
 خلفيات ثقافية مختلفة.

مهارات الوعي الاجتماعي: معرفة كيفية عمل
 العالم كظاهرة ثقافية، وفهم مدى تعقيد «الأخر».

النتائج التعليمية المتوقعة

الاستماع الحسي والتعاطف والمشاركة مع
 الشعوب الأخرى من أجل التعلم المتبادل والمنافع
 المتبادلة

القدرة على التكيف والابتكار في السياقات الاجتماعية
 القدرة على التواصل بشكل فعال: التفكير والتصرف
 والتفاعل مع براعة

القدرة على التعايش، والمشاركة في خلق الواقع
 المحلي / السياقي وامتلاكه

فهم أفضل للتنوع الجوهري للثقافات وتبعياتها
 المتبادلة

أن تكون ممتنًا وإيجابيًا وشاملًا لجميع الخلفيات
 الثقافية

القدرة على فهم تعقيدات الثقافات الفرعية
 والمضادة داخل ثقافته الخاصة وبأنها ذات طبيعة
 ديناميكية وغير ثابتة

بيان الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل UDBIE

الافتراضات الرئيسية حول المعرفة في التعليم الحديث

تقدم الحياة نفسها بأنها "تامة أو كاملة" ذات مظاهر ووجوه مترابطة ومتداخلة. إن نظرية الإدارة الهرمية والمجزأة التي تؤدي إلى تعلم تأديبي مجزأ، تجعل هذه الترابطات غير مرئية؛ وتؤدي إلى وجهات نظر ضيقة في رؤيتنا وفهمنا للأشياء. لا يتكون سياق الحياة الواقعية من مجموعة متباينة من العناصر الفردية بل تتألف من شبكة معقدة ومتفاعلة من أشكال الحياة البشرية وغير البشرية. هذه التفاعلات المستمرة هي التي تخلق حقائق السياقات. ولذلك، يجب فهم هذه "العلاقات" من أجل فهم حياة الفرد والتفكير والتصرف فيها.

المعرفة نفسها هي ذات بنية اجتماعية وتتشكل بطبيعتها من عناصر مثل الصدفة والخطأ والوهم. يحدث التعلم الحقيقي في سياقات الحياة اليومية للمتعلمين. يعتمد التأثير طويل المدى لأي تعلم جديد على علاقته بالعالم المحيط. هناك تنوع غير عادي فيما يريد الأفراد تعلمه وكيف يتعلمون. هناك ثروة غير عادية من مساحات التعلم والأدوات والموارد والخبرات في المجتمعات.

تنطوي عملية تعددية التخصصات على فهم المشكلات والقضايا المعقدة بطريقة شاملة؛ فهي لا تتجاهل دراسة التخصصات ولكنها تسعى إلى تنظيم مساهماتهم التفصيلية بطريقة تخلق قصة متماسكة لتنوير المتعلمين حول المشكلات التي يتعين عليهم مواجهتها في حياتهم اليومية لتمكينهم من العمل نحو الحلول الإبداعية والدائمة، بما في ذلك من خلال التعلم القائم على المشاريع الموجهة نحو معالجة الاهتمامات المحلية والاجتماعية.

المعرفة بطبيعتها مجزأة ومن الأفضل نقلها في تخصصات دائمة، يعتبر بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر لتقدم كل فرد والمجتمع. يتم تصنيفها على أنها أكاديمية، غير أكاديمية، فكرية، فنية، يدوية ... يتم وضع الموضوعات على سلم من التسلسل الهرمي.

باتباع نمط إدارة العصر الصناعي، يتم تنظيم نظام التعليم ككل في أقسام، بقيادة متخصصين. ينقل المتخصصون في الموضوع جزء من معرفتهم على نحو مستقل ومنعزل عن التخصصات الأخرى.

تمثل المعرفة التي يتم استقبالتها في المدارس "المعرفة الحقيقية"، والتعلم الحقيقي هو ذلك الذي يحدث في الصف المدرسي. ولضمان فعاليتها، يجب فصل المدارس عن جميع مصادر التشييت والتدخلات من الأسرة والمجتمع. إذ أن تفسيرات وترجمات المعرفة القادمة من أي من هذه المصادر غير مؤكدة وبالتالي لا يمكن الوثوق بها.

معايير UDBIE

مجالات المعرفة الأكاديمية وغير الأكاديمية في المناهج الدراسية المعتمدة، وإجراء التقييم وإدخال مواضيع متعددة التخصصات ومواد غير تخصصية في المناهج الدراسية

جعل المعرفة والعالم (التي كانت خارج إعدادات التعليم الرسمي) أمراً جوهرياً/مثالياً لعملية التعليم وتصميم المبادرات التعليمية بالتعاون مع المجتمعات المهمشة

إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، من مختلف القطاعات، ومتعدد التخصصات والشراكات والتعاون مما ينتج المعرفة والتعامل مع الأولويات والإملات التي تواجه العالم

تشجيع التعلم المتبادل في المجتمعات التي تعترف، وتقدر وتعزز معرفة كل فرد منها

التغلب على التدريس والتعلم الانضباطي والمجزئ من خلال دمج وإدراج المعرفة التفاعلية بين

التفاهات والآفاق الناشئة - 1

ممكن من وجهات النظر ودراسة التفاعلات الرجعية بين العناصر (البشرية وغير البشرية) التي تتكون منها؛

فهم أن حالات عدم اليقين وظهور غير متوقع ومستمر لمعارف وخبرات جديدة هو جزء لا يتجزأ من هذه الطبيعة الديناميكية لسياقات الحياة الواقعية.

فهم أن المعرفة لا يمكن اختزالها في مجموعة حقائق ثابتة ومجزأة، ولا يمكن اعتبارها حقيقة مطلقة. يُنظر إلى المعرفة على أنها ظاهرة دائمة التطور، يتم الكشف عنها من خلال طيف واسع ومتغير باستمرار من الأشياء والمساحات والتعبيرات وأشكال الحياة؛ لكي تكون المعرفة ذات معنى ودلالة في الحياة الواقعية، يجب فهم السياق ككل، عبر أكبر عدد

المهارات والمواقف والسلوكيات التي يتم تعزيزها وتشجيعها-1

بمرور الوقت؛ توقع الأحداث القادمة؛ التخصيص والتفكير من حيث التغذية الراجعة أو الحلقات السببية الدائرية؛ تحديد المشكلة التي تولد حلقات سببية؛ تحديد نقاط النفوذ؛ التساؤل عن النماذج العقلية التي تكمن وراء هذه الهياكل السببية؛ إعادة هيكلة السياقات للنتائج المفضلة والعلاجات الدائمة؛ تطوير عقلية مرنة ومتباينة لمواجهة الغموض والشكوك وغير المتوقع والمجهول.

مما سبق، تتولد الحاجة إلى تطوير المهارات التي تمكن من رؤية شاملة للقضايا في سياقات الحياة الواقعية وتمكن المتعلمين من الحوار مع التعقيدات الموجودة فيها.

مهارات التفكير المنظومي: رؤية «الكل». تغيير وجهات النظر من أجل فهم أفضل؛ رؤية العلاقات المتبادلة والأثر الرجعي الديناميكي؛ رؤية الأحداث الجارية على أنها ناتجة عن أنماط التغيير في السياق

نتائج التعلم المتوقعة - 1

القدرة على التعرف على تأثير التأخيرات الزمنية بين السبب والنتيجة وتوقع عواقب غير مقصودة طويلة الأجل
القدرة على السطح واختبار الافتراضات
القدرة على تحديد التدخلات ذات النفوذ في حالة المشكلة، وتصميم الحلول قصيرة الأجل وطويلة الأجل
القدرة على التفكير والعمل لمجموعة متنوعة من الخيارات والحلول. تحقق من النتائج وقم بتغيير الإجراءات إذا لزم الأمر

القدرة على وضع المعرفة في سياقها والتفاعل معها بشكل بناء في مشاكل الحياة اليومية المعقدة
السعي لرؤية الصورة الأعم وإقامة روابط ذات مغزى بين الاهتمامات المحلية والمشاكل العالمية وبالعكس
القدرة على تغيير وجهات النظر من أجل استيعاب وجهات النظر الأخرى والتعاون من أجل مشاريع التغيير الإيجابي للذات وللمجتمعات
القدرة على تحديد الطبيعة الدائرية لعلاقات السبب والنتيجة المعقدة

التفاهات والآفاق الناشئة - 2

فهم أن عالمنا المادي هو شبكة من أنماط العلاقات التي لا تنفصم وأن الكوكب ككل هو نظام حي وذاتي التنظيم يحافظ على الحياة على الأرض حيث يعتمد البشر والطبيعة على بعضهم البعض من أجل البقاء

فهم أن كل سياق ينتمي إلى نظام بيئي أكبر وعلاقة مترابطة معه.

المهارات والمواقف والسلوكيات التي يتم تعزيزها وتشجيعها-2

الحياة؛ تخصيص مبادئ الطبيعة للتنظيم - التواصل والمرونة والتنوع وحلقات التغذية الراجعة وإعادة التدوير والتعاون والتطور المشترك

مما سبق، تظهر الحاجة إلى ضمان علاقة عالية الجودة وضميرية مع الطبيعة.

مهارات الذكاء البيئي: تجربة وحدة الإنسانية مع شبكة الحياة. تجربة التعاطف مع جميع أشكال

نتائج التعلم المتوقعة - 2

التعاطف مع الحياة بمختلف أشكالها والرغبة في استدامة النظم البيئية؛

معرفة ورفع الوعي حول التفاعلات بين الإنسان والنظام البيئي؛

الافتراضات الرئيسية حول التعلم في التعليم الحديث

بيان الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل UDBIE

كل متعلم، بعيداً عن كونه لوحاً فارغاً، فريد من نوعه ويحمل هويات وأحلام ورغبات ودوافع وخبرات وداخلية وخيالات متعددة؛ يشارك في المعرفة داخل وخارج المدارس وهو في حوار مستمر مع ظروفه الخاصة وأقرانه وعائلاته ومجتمعه.

تتضمن التنمية البشرية كلا من العمليات المعرفية والاجتماعية.

أنتجت المناهج والاختبارات الموحدة مشاعر بالفشل الفطري بين أجيال من المتعلمين، حيث ينتهي الأمر بالأخير إلى الاعتقاد بأنهم قاصرون أو ليس لديهم ما يحتاجون إليه للنجاح في الحياة.

تتضمن الديالكتيكية نبذ هذا المنظور الضيق والمقيد والمتوافق و "النقص" للتعلم من أجل فهم التعقيدات الخاصة به والتعامل معها بشكل استباقي؛ للمشاركة في تأليف تعليم الفرد وحياته في حوار مع محيطه.

كما يعني أيضاً التعاون مع الأقران من أجل تطور مشترك تكافلي. وهذا ينطوي على الانخراط في تبادلات متبادلة مع المعلمين الذين يُنظر إليهم على أنهم "أنداد"؛ التبادل مع الأقران، والتشكيك في الأفكار الراسخة والأعراف الاجتماعية؛ والمشاركة في خلق مستقبل مرغوب فيه من أجل تطور مشترك متناغم داخل المجتمعات.

المتعلمون عبارة عن ألواح فارغة يجب ملؤها أو تحويلها إلى منتجات نهائية متعلمة عن طريق نقل المعرفة والمعايير الاجتماعية والثقافية المناسبة.

التعلم فردي بشكل أساسي. التعلم معرفي، وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والثقافية والنفسية المتأصلة، يمكن للمتعلمين أو ينبغي عليهم جميعاً التعلم بنفس الطريقة. تسرع المنافسة التعلم وتساعد على تسلق السلم الاجتماعي.

معايير UDBIE

يتم تمكين المتعلمين، بشكل فردي وجماعي، لبناء وجهات نظرهم العالمية والتشكيك في المعايير المجتمعية القائمة

يتم تزويد المتعلمين بمساحات تعليمية آمنة للقاء المعلمين وأعضاء المجتمع لمناقشة وانتقاد وتبادل وجهات النظر المتنوعة حول العالم

يتم تضمين اهتمامات وقضايا المجتمع المحلي في العملية التعليمية وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها

المعلمون هم وسطاء وميسرون يعززون عملية التعليم

يتم تشجيع المتعلمين أن يصبحوا مبتكرين مشاركين في تعليمهم، والانخراط في المعرفة وإنتاجها من خلال الحوار والتبادل النقدي مع الأقران والمعلمين

يركز المتعلمون على الحوار التفاعلي والاستبطان المدروس والتبادل النقدي والتفكير الجماعي من أجل التنمية الشخصية

تفاهات وآفاق ناشئة

فهم أن النماذج العقلية تؤثر على الواقع الحالي والمستقبل

الوعي بالنماذج العقلية الكامنة وراء المعايير المجتمعية القائمة

الوعي بإمكانيات ومخاطر التفكير الجماعي للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل وتصميم المستقبل المنشود

فهم الحاجة المستمرة لاستكشاف «الذات» وإدراكها من أجل المشاركة في إنشاء تعليم الفرد ومستقبله

الوعي بكيفية عمل «النماذج العقلية» في صياغة ورؤية الفرد للمشاكل والإجراءات والقرارات

فهم أهمية العواطف في تصميم هذه النماذج الذهنية

المهارات والمواقف والسلوكيات التي يتم تعزيزها وتشجيعها

مهارات التفكير والذكاء العاطفي: الفهم النقدي للذات؛ التنظيم الذاتي؛ الدافع/التشجيع الذاتي؛ وعي الآخرين وفهمهم؛ التعاطف والمهارات الاجتماعية؛ التفكير النقدي والحر

مما سبق، تظهر الحاجة إلى تشجيع المتعلمين على فهم أنفسهم، وفهم الآخرين، وتعلم كيفية المشاركة في إنشاء مستقبل من أجل الرفاهية الشخصية للفرد والرفاهية الجماعية.

نتائج التعلم المتوقعة - 1

المتعلم لديه ضمير حي وقابل للتكيف وملتمزم يمكن للتعلم تحديد المعلومات وتحديد موقعها وتقييمها بشكل نقدي واستخدامها بشكل فعال لتعزيز التعلم الخاص به

المتعلم مدرك لذاته، ينمو في ثقة، وقادر على تقييم نفسه بشكل نقدي
المتعلم قادر على إدارة العواطف ومواجهة التحديات برباطة جأش

وتعديل المواقف من أجل استيعاب وجهات نظر الآخرين؛ حلول مشتركة التواصل بشكل فعال وغير عنيف

مهارات الذكاء الجماعي: تغيير وجهات النظر لوجهات النظر البديلة للمشاكل؛ التشكيك في النماذج العقلية والمفاهيم المسبقة للفرد؛ مراجعة

نتائج التعلم المتوقعة - 2

القدرة على التواصل بشكل فعال، وبناء الروابط، والتعاون، والتعاون

القدرة على المساهمة بشكل خلاق في المناقشات الجماعية والمشاريع
القدرة على الترحيب بوجهات النظر الأخرى ، للاستفادة من التنوع وحلول التصميم المشترك



الافتراضات الرئيسية حول الدراسة في التعليم الحديث

بيان الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل UDBIE

إن الإفراط في التأكيد على نقل المناهج المعيارية الموحدة يمنع المتعلمين، طوال فترة الدراسة، من التأمل الذاتي في دوافعهم ورغباتهم وإمكاناتهم لعيش حياة ذات مغزى، وسيبعدهم عن تعلمهم الخاص وحيواتهم.

يجب أن تبقى المدارس في حوار مستمر وتواصل مع سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن عزلتهم الذاتية المستمرة تحرمهم من فوائد بيئاتهم التعليمية الديناميكية والنابضة بالحياة والاضطرابات، إن لم يكن انتزاع المتعلمين من سياقات حياتهم الواقعية.

السياق يعني ضمناً أن تكون المدارس متضمنة في بيئات التعلم الخاصة بها ومتصلة بها؛ أن أطر المناهج تتضمن المرونة المطلوبة من أجل:

استيعاب المعارف والخبرات المحلية

تمكين المتعلمين من فهم الروابط بين الظروف المحلية والواقع العالمي

مواكبة المعرفة المتغيرة بسرعة.

تمكين المتعلمين الصغار من فهم فرديتهم وتجربتها والتعبير عنها.

يتم تحديد مجموعة مشتركة ومشروعة من المعرفة جنباً إلى جنب مع الممارسات المعيارية حسب الحاجة لإعداد المتعلمين للفهم والمشاركة البناءة في المجتمع عند الانتهاء من التعليم. يتم تحديد المحتوى حسب العمر والمعايير المتوقعة، وبالتالي وضع إطار عمل يمنح جميع الطلاب فرصة متساوية للنجاح والنظام إمكانات أفضل لرصدهم وتقييمهم.

بالإضافة إلى ضمان التوحيد والمعيارية، يتم تأمين الإطار من خلال عزل المدارس عن سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطلاب عن أوضاعهم الواقعية.

معايير بيان الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل UDBIE

تكييف التعليم مع الأطر التفسيرية وفردانية المتعلمين

تحديث المناهج بانتظام وجعلها أكثر مرونة وتكييفها مع الاحتياجات الحقيقية وذات الصلة بالحياة الواقعية

تكييف التعليم وتكييفه مع السياقات المحلية والفردية من خلال المشاركة والتفاعل المحلي.

تشجيع المؤسسات التعليمية المفتوحة على تطوير حلول تتكيف مع الحقائق والاهتمامات والتحديات المحلية.

ترسيخ التعاون هيكلياً مع المجتمعات المحلية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

تكييف التعليم مع السياقات الاجتماعية والثقافية للمتعلمين كأساس لمليتهم المشتركة

تفاهات وآفاق ناشئة

فهم أكبر للسياق الخاص والمحلي والوطني
مشاركة مباشرة مع هيئة دائمة التطور للمعرفة
وسياقات وبيئات التعلم

تخصيص مجموعة واسعة من مساحات التعلم والموجهين والموارد، مما يسمح بمتابعة تطلعات التعلم الفردية

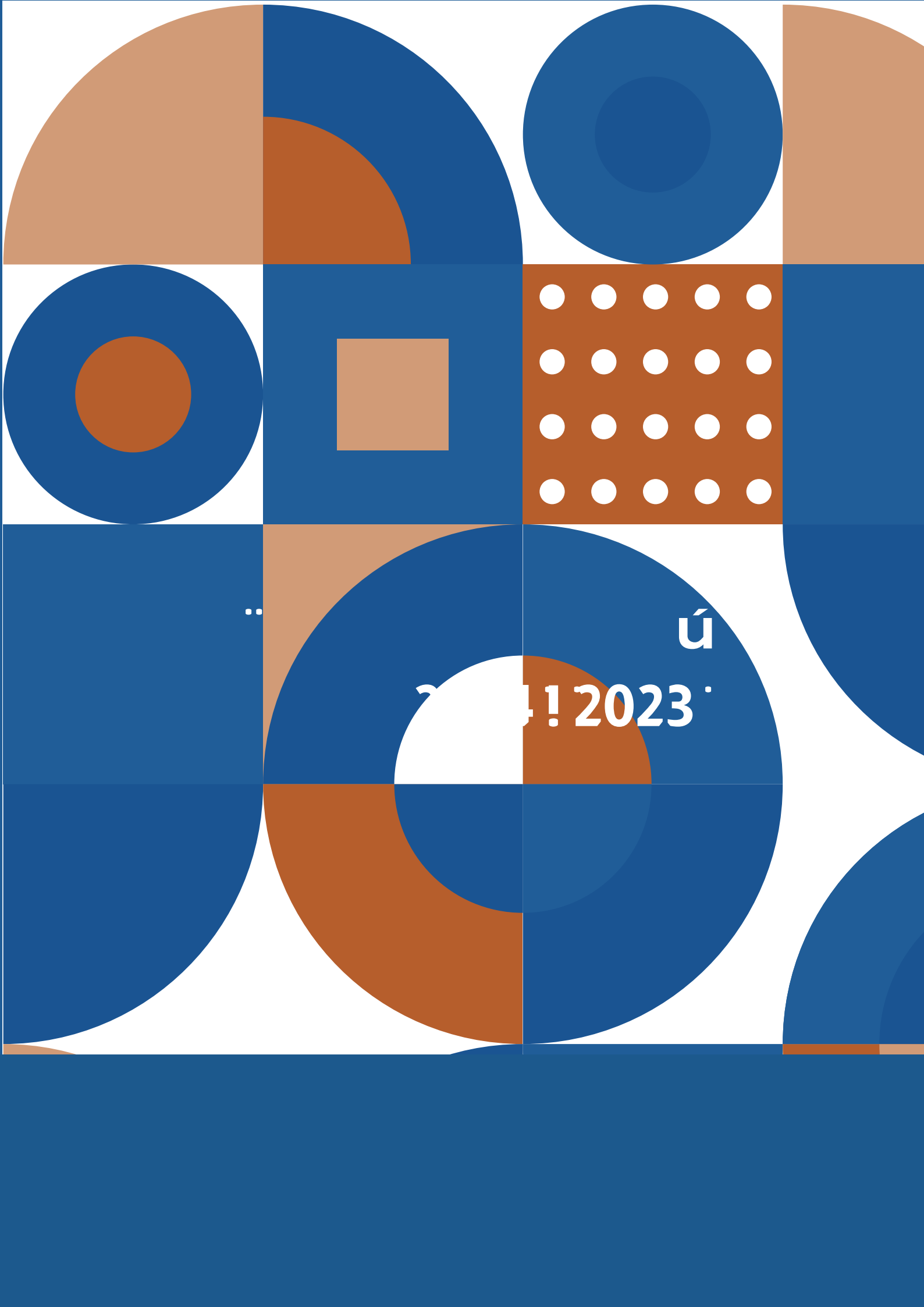
النتائج المتوقعة

القدرة على التعايش، والمشاركة في خلق الواقع المحلي والسياقي وامتلاكه

فهم أفضل للإمكانيات المستقبلية وفرص التنمية الشخصية

القدرة على التعامل مع التغيير وإحداثه في سياق الفرد

المتعلمون والمجتمعات أكثر وعياً ودراية وتفاعلاً مع تأثيرات التغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية في بيئاتهم



2023
ú

البرنامج لعام 2024 - 2023



المحاور المتقاطعة

على هذا النحو، وفقاً لهذا النهج النظامي ومن أجل الحفاظ على التماسك والتأثير الملموس لجدول الأعمال البرنامجي، فإن الاهتمامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات والجهود الذاتية المشتركة - التي تسود الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE) والميثاق التأسيسي لمنظمة التعاون الجنوبي - لا تعتبر خطوط عمل محددة. بدلاً من ذلك، تُعتبر محاور متقاطعة تتخلل البرنامج بأكمله، من أجل ضمان تضمين قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات والجهود الذاتية المشتركة في كل مسار عمل ودمجها في تنفيذها.

تسود منظمة التعاون الجنوبي (OSC) في مجملها رؤية منهجية، ونهج متسق، مع آثار مترتبة عليها عميقة لتصميم البرامج ونماذج التنفيذ. وهذا الفهم المنهجي لولايتها يدعم أيضاً نموذجها الإداري لتقديم المساعدة التقنية وتنفيذ جدول أعمالها البرنامجي.

لذلك، يجب قياس التنفيذ الناجح للبرنامج وفقاً للتطلعات المنوطة به للمساهمة بشكل فعال في تحويل التعليم، وبالتالي في التنمية. لتجنب التخفيف من تأثيراتها الكلية وما قد يقابله من فشل تحقيق النتائج المنشودة بسبب عدم اتساق جدول الأعمال البرنامجي عند تناوله ككل، تم تصميم البرنامج - المصمم وفقاً للرؤية النظامية المذكورة أعلاه - من خلال التعزيز المتبادل لخطوط العمل، وليس كمشاريع منفصلة.

المساواة بين الجنسين

تقاطع المحاسبة للتجربة المركبة لاضطهاد النساء والفتيات، الأنماط الأساسية والآليات والهيكل الأبوية المستنسخة من خلال محتوى المناهج وممارسات الفصول الدراسية والتحيزات البحثية والاجتماعية. - الأعراف الثقافية والتفاوتات الاقتصادية

على الرغم من الاعتراف الواسع بالمتطلب الأساسي للمساواة بين الجنسين من أجل مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً وشمولاً، ومرور عقود من الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، فإن الأعراف الاجتماعية والثقافية الراسخة، والمواقف، والسلوكيات، والممارسات، واختلالات القوى تستمر في إلحاق الضرر بالمرأة والفتيات في كل من شمال الكرة الأرضية وجنوبها. من خلال سياساتها وبرامجها التنظيمية بشكل تقاطعي، ستعالج منظمة التعاون الجنوبي من زاوية

حقوق الأقليات والشعوب الأصلية

ليس فقط غير مقبول أخلاقياً، ولكنه أيضاً ينفي ويتجاهل مساهمتها القيمة في المجتمع والإنسانية. ستعالج منظمة التعاون الجنوبي من خلال تصميم برنامجها متعدد الأبعاد وعمليات التنفيذ التفاعلية، تهميش الأقليات وإقصائهم من خلال الزوايا الاجتماعية والثقافية والتعليمية والمدنية والاقتصادية المترابطة.

تتكون الأقليات من مجموعتين من الناس: المجتمعات التي تشكل أقلية عددية في مجتمع معين أو في العالم، والمجتمعات التي، على الرغم من أنها تشكل جزءاً لا بأس به من السكان، إلا أنه يتم معاملتها كأقلية من خلال التمييز والتهميش والإقصاء بسبب الهويات العرقية أو الثقافية أو الدينية أو غيرها. إن انتهاك حقوق الإنسان للأقليات

الجهود الذاتية المشتركة

على الذات التي تجمع الموارد الفكرية والتقنية والمالية معاً، مدعومة بشكل تقاطعي باستراتيجيات تنفيذ برنامج منظمة التعاون الجنوبي مما يضمن التبادلات النشطة والتعاون القائم على التضامن والمخططات الإقليمية والعمل التعاوني بين الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بناءً على الموارد والقدرات والرؤى للأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات، ستسعى منظمة التعاون الجنوبي بشكل حثيث لتعزيز القدرات والاستقلالية والمرونة بشكل منهجي على المستويين المحلي والوطني، مع العمل مع الدول الأعضاء لتطوير وبناء استراتيجيات الاعتماد الجماعي



مجال التركيز الأول: الحوكمة المنهجية وتعزيز النظام

1. يشابه نظام التعليم كائنًا حيًا أو نظامًا إيكولوجيًا، ويتألف من أنظمة فرعية مختلفة (مثل المكاتب الإدارية، وأقسام المناهج، والمدارس داخل وزارة التعليم)، وأنظمة تابعة (مثل مراكز التعليم غير النظامي والخاصة بالمدارس)، والوكلاء الفرديين المباشرين (مثل المعلمين والطلاب)، والوكلاء غير المباشرين (مثل الوزارات الحكومية الأخرى وشركاء التنمية الدوليين)، والتي تعمل بأثر رجعي مستمر. بمعنى آخر، تؤثر الإجراءات ذات الصلة للأنظمة الفرعية لنظام التعليم وأنظمة الأعمار الصناعية والوكلاء (المباشر وغير المباشر) على الآخرين، وبسبب الطبيعة الدائرية للنظام، فإن هذه الأنظمة الفرعية نفسها التي أثرت على الآخرين هي، بدورها، قد تأثرت مرة أخرى.

2. يتميز أداء نظام التعليم إلى حد كبير بما يلي:

أ. رؤيتها وأهدافها وغاياتها بالإضافة إلى خطط التنفيذ المقابلة لها؛

ب. وكلائها: كفاءاتهم، وفهمهم للطريقة التي يعمل بها النظام، ودورهم داخلهم - بما في ذلك وكلاء أنظمة الأعمار الصناعية غير المدمجة بالكامل في نظام التعليم العام، مثل برامج التعليم غير الرسمي، والمدارس الخاصة، ومراكز التدريس.

ج. طريقة تداول المعلومات والقرارات والملاحظات بين الأنظمة الفرعية والوكلاء، بما في ذلك الإجراءات والثقافة الداخلية المتعلقة بهذا التوزيع؛

د. الطريقة التي تتم بها معالجة المدخلات، وتوليد المخرجات ونشرها - بعبارة أخرى، فتحة النظام ومرونته مع سياقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والديموغرافية.

3. تنشأ التحديات التي تواجه إصلاح نظام التعليم بشكل عام بسبب الافتقار إلى المواءمة والاتساق وحلقات التغذية الراجعة بين أنظمتها الفرعية وعوامله (المباشرة وغير المباشرة) وسياقه - بعبارة أخرى، من خلال:

أ. الافتقار إلى رؤية وأهداف محددة بوضوح ومفهومة ومشاركة بين الوكلاء (المباشرين وغير المباشرين)؛

ب. الافتقار إلى التنسيق العام مع أنظمتها الفرعية والأعمار الصناعية لضمان الاتساق داخل النظام عند إجراء إصلاحات في مناطق معينة؛

ج. عدم التوافق في قدرات الأنظمة الفرعية - على سبيل المثال، ضعف القدرات في تدريب المعلمين من شأنه أن يجعل تنفيذ بعض الإصلاحات، مثل دمج نهج قائم على الكفاءة في المناهج الدراسية وفي ممارسة المعلم، أمرًا مستحيلًا.

4. لذلك لا ينبغي فهم الإصلاح على أنه تغيير يحدث فقط في نظام فرعي معين (كما هو الحال في الفصل الدراسي أو في المناهج الدراسية أو في التدريب على التدريس)، بل يجب أن يُفهم على أنه تغيير يستتبع تحولًا في الطريقة التي يتم بها يعمل نظام التعليم ككل.

5. لتجنب فشل الإصلاحات حسنة النية في تحقيق أهدافها، يجب تفضيل العمليات التحويلية - أو الحوكمة المنهجية - على الحلول المحددة مسبقًا لئتم تنفيذها على أساس كل حالة على حدة. بدلاً من إثقال كاهل نظام التعليم بمهام إضافية لا تتماشى مع الديناميكيات الداخلية للنظام، تحدد الحوكمة النظامية الفجوات في المعلومات والكفاءات وتسدها، وتبني على نقاط القوة في النظام، وتعززها عند الحاجة، لضمان الاتساق في التنفيذ الإصلاحات.

6. لإحداث تحول تعليمي ناجح، مع ذلك، يجب استبدال الزمنية قصيرة المدى التي غالبًا ما تكون ضمنية بمفهوم «الإصلاح» بفهم للتحول التعليمي كعملية تغيير مستمرة ودائمة، ذات أهداف ملحوظة تتمثل في:

أ. بناء المرونة والقدرة على التكيف من أجل أن يكون لنظام التعليم صدى مع سياقه ويكون قادرًا على التكيف مع المواقف المتغيرة، سواء كانت أزمات غير متوقعة على المدى القصير (مثل النزاعات

7. في غضون فترة السنتين الأولى، ولتعزيز الحوكمة النظامية وتبسيط تعزيز النظام في الدول الأعضاء، ستدعمها منظمة التعاون الجنوبي في تنفيذ نظم معلومات الإدارة الإلكترونية الفعالة، من جهة، وتطوير نظام تعليمي شامل ومتوازن وشامل ومراعي للسياق أداة التشخيص والرصد والتقييم.

أو حالات الطوارئ الصحية العامة)، أو الأزمات المتوقعة في المتوسط إلى على المدى الطويل (مثل تغير المناخ)؛

ب. صياغة رؤية للمستقبل وتعزيزها وتفعيلها ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية لنظام التعليم - أي الانتقال من إعادة النشاط إلى النشاط المؤيد.

مجال التركيز 1: الحوكمة النظامية وتعزيز النظام

LOA.1. دعم الدول الأعضاء في الرصد والتقييم بشكل منهجي وسياقي للتقدم الذي تحرزه نحو نظام تعليمي أكثر فعالية وكفاءة وتوازنًا وشمولية	
ER.1. تعزيز الحوكمة النظامية والفهم لمواءمة نظام التعليم مع التعليم المتوازن والشامل	
38.5% من الدول الأعضاء	KPI.1.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي التحقت بأداة تشخيص ورصد وتقييم نظام التعليم المتوازن والشامل
CP.1.1. تطوير أداة للتشخيص والرصد والتقييم لنظام التعليم المتوازن والشامل وذات الصلة بالسياق	
استنادًا إلى الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE)، والدليل العالمي للأخلاقيات والمبادئ والسياسات والممارسات في التعليم المتوازن والشامل (ERF) 2018، والعناصر ذات الصلة بالسياق، القيام بتطوير نظام تشخيص ورصد وتقييم أداة من خلال سلسلة من المشاورات الواسعة التي توضح المعايير الكمية والنوعية، والمؤشرات، والمنهجيات لتحديد الثغرات، ورصد تأثير السياسات، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق نظام تعليمي متوازن وشامل. سيتم تصميم الأداة باستخدام برنامج رقمي متقدم لجمع البيانات وحفظها وتحليلها، بالإضافة إلى نمذجة حلقات التغذية الراجعة بين الأنظمة الفرعية لنظام التعليم وأنظمة الأقمار الصناعية والوكلاء (المباشرين وغير المباشرين).	

LOA.2. دعم تنفيذ و / أو تعزيز نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية	
ER.2. عملية صنع القرار والتنسيق المحسنة والأكثر كفاءة والقائمة على البيانات	
38.5% من الدول الأعضاء	KPI.2.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي نفذت و/أو حسنت أنظمة معلومات الإدارة الإلكترونية
CP.2.1. تنفيذ و/أو تحديث نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية	
إجراء تقييم لنظم معلومات الإدارة الإلكترونية الحالية (أو عدم وجودها) على المستوى الوزاري وتقديم المشورة بشأن السياسات والدعم الفني لاعتماد و / أو ترقية البرامج والإجراءات المقابلة.	
CP.2.2. بناء القدرات في صيانة واستخدام نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية	
تطوير وتوفير برامج تدريبية عبر الإنترنت وفي الموقع حول استخدام أنظمة معلومات الإدارة الإلكترونية وإجراءات الاستضافة والتأمين والدعم والتفويض المناسبة.	

مجال التركيز الثاني: التعليم والتدريب الرسمي والتقني والمهني

1. يشجع الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE) على اتباع نهج تحولي ومنهجي للإدماج والجودة في التعليم من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة، ولضمان الأهمية الاجتماعية والثقافية للتعليم وملاءمته للتعليم المحلي، الأولويات الوطنية والعالمية بالإضافة إلى تآزر العلاقات المتبادلة بين المتعلمين ومدارسهم والمجتمعات التي ينتمون إليها.
 2. يعتبر المنهاج عنصراً حاسماً في تحويل أنظمة التعليم نحو التوازن والشمولية. كمجموعة من السياسات واللوائح والتوجهات والمبادئ التوجيهية التي تحكم التدريس والتعلم والتقييم، يحدد المنهج رؤية المجتمع في البناء والمواطنين ليتم بناءهم من خلال نظام التعليم.
 3. تعتبر ممارسة التدريس والتقييمات ضرورية بنفس القدر لرؤية UDBIE، حيث يقوم المعلم بتفسير المنهج الدراسي وإنشائه وإعادة إنشائه باعتباره التطبيق العملي لتقييمه لتمكين المتعلمين من اكتساب وتطوير المعرفة والمهارات والقيم والمواقف التي تؤدي إلى تحقيق معنى والحياة الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب نماذج تقييم تعكس بشكل مناسب التحول الأساسي في توجه نظام التعليم.
 4. تتضمن هذه الجهود المشاركة الكاملة للمعلمين وإعدادهم، لأن قراراتهم وقدراتهم التعليمية ضرورية لتعلم الطلاب، وكذلك المجتمعات المحلية التي يجب أن تتناسب مع المدارس باعتبارها فاعلين فاعلين في تدميتهم الخاصة والتي تنتمي إليهم. لذلك فهي عملية معقدة وديناميكية، يمكن تأهيلها كمواصفة للمناهج الدراسية، والتي تتضمن مجموعة من الجهات الفاعلة والعوامل: مطورو المناهج والكتب المدرسية ومطورو المواد التعليمية وبرامج تدريب المعلمين والمدربين والمفتشين ورؤساء المدارس وممارسة التدريس ونماذج التقييم.
 5. من الناحية العملية، ما لم يتم السعي إلى مواصفة المناهج بشكل هادف، فمن غير المرجح أن يتم سد الفجوات الموجودة بين ما تم وصفه في المنهج المكتوب، وما يتم تدريسه بالفعل، وما يتم تقييمه. يصبح تحديد فجوات
- محاذاة المناهج لتقليلها أو إغلاقها مساراً لا جدال فيه لتحسين نتائج التعلم.
6. هذه العملية ذات صلة متساوية بالتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) كجزء لا يتجزأ من نظام التعليم ككل. من خلال إشراك نفس المجموعة من الجهات الفاعلة، يواجه التعليم والتدريب التقني والمهني تحدياً إضافياً يتمثل في أن يُنظر إليه اجتماعياً على أنه مسار أقل للتعليم والذي يجب تجنبه ما لم تكن هناك فرص أخرى.
 7. تتطلب طبقة التعقيد الإضافية هذه نهجاً تكميلياً ذا شقين:
- أ. زيادة القابلية للتوظيف والأهمية المهنية - ما لم ينتج التعليم والتدريب التقني والمهني عن فرص عمل أفضل، فإن قضية توسعها ستكون عديمة الجدوى. من الضروري ألا يتم تطوير أطر تأهيل التعليم والتدريب التقني والمهني مع أرباب العمل المحتملين فحسب، بل أيضاً بما يتماشى مع توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد ككل، من أجل ضمان أن التعليم والتدريب التقني والمهني يستجيب لاحتياجات السوق الفورية وللمتطلبات. التشكيل النشط لهذه الأسواق لصالح التنمية الجماعية.
 - ب. التواصل التربوي والتشاركي - تجد مقاومة التعليم والتدريب التقني والمهني جذورها في المجال الاجتماعي والثقافي. لذلك، من الضروري تطوير استراتيجيات الاتصال مع فهم أنها تشكل عملية تربوية يجب أن تكون، من أجل البقاء متسقة مع روح التعليم المتوازن والشامل، والمشاركة بطبيعتها من خلال الاستماع والاستجابة لاهتمامات المجتمع. على هذا النحو، لا يمكن أن تكون قضية التعليم والتدريب التقني والمهني اقتصادية فحسب - بل يجب أيضاً أن تكون قضية تتشكل من خلال التطلعات المجتمعية والوطنية وأن تعمل بشكل واضح، نتيجة لذلك، باعتبارها رافعة للتنمية التشاركية التي تُفهم على أنها جهد جماعي يتطلب مهارات وكفاءات لتكون كذلك. المكتسبة من خلال

8. في غضون فترة السنتين الأولى، ولدعم الدول الأعضاء في تحقيق تعليم متوازن وشامل للجميع، ستنشئ منظمة التعاون الجنوبي، من ناحية، معهدًا في مقرها لتدريب واضعي المناهج الدراسية في الدول الأعضاء، والمدرّبين الرئيسيين، ومصممي التقييم في التعليم المتوازن والشامل؛ ومن ناحية أخرى، العمل مع الدول الأعضاء على تطوير استراتيجيات لأصحاب المصلحة المتعددين لرفع القيمة الاجتماعية للتعليم والتدريب التقني والمهني وضمان الاستفادة منه كرافعة للتنمية الشخصية والمحلية والوطنية.

مجال التركيز 2: التعليم والتدريب الرسمي والتقني والمهني

LOA.3. تسريع تنفيذ التعليم المتوازن والشامل	
ER.3. تعزيز القدرات الوطنية في مجال التعليم المتوازن والشامل	
KPI.3.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي شارك خبراءها في تدريب تعليمي متوازن وشامل	100% من الدول الأعضاء
KPI.3.2. عدد مسؤولي الوزارة المدرّبين على التعليم المتوازن والشامل	81
<p>CP 3.1. إنشاء معهد OSC</p> <p>إنشاء معهد OSC ينظم دورات تدريبية مكثفة لمدة شهرين تغطي، في فترة السنتين الأولى، المناهج وتدريب المعلمين ونماذج التقييم لمسؤولي الوزارة والمصممين والمدرّبين الرئيسيين. سيغطي معهد OSC تكاليف الإقامة، والبدل اليومي، وتكاليف المواد التدريبية للمشاركين طوال مدة الدورات التدريبية.</p>	

LOA.4. دعم تطوير استراتيجيات مبتكرة لتعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)	
ER.4. تحسين الإدراك الاجتماعي والاستيعاب للتعليم والتدريب التقني والمهني	
KPI.4.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي طورت و / أو نفذت استراتيجيات ومبادرات جديدة لتعزيز الإدراك الاجتماعي للتعليم والتدريب التقني والمهني واستيعابها الكمي والنوعي	38.5% من الدول الأعضاء
<p>CP.4.1. تصميم وتنفيذ استراتيجيات لتحسين الإدراك الاجتماعي والاستفادة من التعليم والتدريب التقني والمهني</p> <p>تقديم الدعم السياسي والتقني للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات للتغلب على التصورات والقيم الاجتماعية الراسخة المرتبطة بالتعليم والتدريب التقني والمهني وضمان استيعابها الكمي والنوعي من خلال المشاورات متعددة القطاعات لأطر تأهيل التعليم والتدريب التقني والمهني ذات الصلة.</p>	

مجال التركيز الثالث: التعليم العالي والبحث متعدد التخصصات

وممارساتها في وجهة نظر لبناء نظرية معرفية بديلة وأطر تفسيرية تؤدي إلى مفاهيم جديدة للحدثة.

5. يجب أن تتمحور إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم العالي والبحث حول:

أ. الوصول - استراتيجيات وسياسات لضمان التوسع الكمي والنوعي للتعليم العالي للوصول إلى المجتمعات، سواء في المناطق الريفية أو في المناطق المهمشة اقتصاديًا، والتي تم استبعادها حتى الآن، وكذلك تزويد الباحثين بالوسائل اللازمة للتعامل مع و المساهمة في السجل العلمي العالمي وأحدث المنشورات؛

ب. الطبيعة - المعرفة هي نفسها بناء اجتماعي، وتكامل الأفكار ووجهات النظر والخبرات الذاتية من خلال المعايير والمنهجيات المناسبة أمر أساسي لإضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة كشكل من أشكال التخصيص الإيجابي؛

ج. القدرات - شرط لا غنى عنه لضمان الوصول وإعادة صياغة المعرفة هي القدرات الوطنية المقابلة من حيث المهارات والخبرات، فضلاً عن وجود البنية التحتية الملائمة، والتكنولوجيات، والظروف لإجراء البحوث ونشر المعرفة.

6. العلاقة بين التعليم العالي والبحث العلمي ونظام التعليم الرسمي (الابتدائي والثانوي) هي علاقة لا تنفصم، لأنه من خلال هذا الثلاثي يتم أيضًا توليد النظريات التربوية التي توجه الإصلاح. ظلت الأبحاث في الجنوب العالمي في كثير من النواحي متخلفة، وممثلة تمثيلاً ناقصاً في الخطاب الدولي (وبالتالي غير قادرة على تشكيله)، وصورت، في بعض الأحيان، على أنها تقتصر إلى الشرعية الكافية عند استكشاف نماذج بديلة. على الرغم من هذه التحديات، يظل البحث الداخلي حول التعليم أمرًا حيويًا للرؤية الواردة في UDBIE لأنه من الضروري موازنة تدفق نظريات التعليم من الشمال العالمي، والتي تُترجم إلى إصلاحات مقابلة، والتي تستند إلى مفاهيم تم اختبارها

1. لا يمكن التقليل من دور مؤسسات التعليم العالي والبحث في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة. على الرغم من التحولات الأساسية التي مرت بها المجتمعات، إلا أنها لا تزال لا غنى عنها لنقل وإنتاج ونشر المعرفة بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية والمهنية والتقنية.

2. تعتبر مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، التي يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها مؤسسات محايدة تعمل كوصي وناقل للمعرفة، خاضعة لأوجه القصور وعدم المساواة في المجتمع وتعكسها وتعيد إنتاجها في كثير من النواحي. من الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية والحضرية - الريفية من حيث الوصول إلى التعليم العالي، إلى الحاجة الملحة لإيجاد حلول بديلة للآزمات العميقة للنماذج السائدة لإنتاج المعرفة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والعلاقات بين البشر والطبيعة، النقاش العالمي النقدي مستمر عبر المجتمعات وداخل الأوساط الأكاديمية نفسها.

3. للاستفادة من إمكانات التعليم العالي ومؤسسات البحث كمحفزات فعالة للتنمية، من الضروري بالتالي معالجة الحواجز التي تعيق الوصول إلى المعرفة وكذلك طبيعتها وأهميتها. وبالتالي، فإن المادة العاشرة من الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE) تدعو إلى فتح مؤسسات تعليمية (علياً) لمواءمة «عملياتها لتطوير حلول للشواغل والتحديات المحلية» بالإضافة إلى ترسيخ «التعاون مع المجتمعات المحلية» والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في الهياكل الرسمية وغير الرسمية لهذه المؤسسات». كما أن تأكيدها الإضافي على أهمية تعدد التخصصات، ودمج مجالات المعرفة الأكاديمية وغير الأكاديمية، والنهج متعدد القطاعات يشجع أيضًا على تحويل النماذج التي تهيمن حاليًا على التعليم العالي والبحث.

4. على هذا النحو، فإن الآزمات الحالية والناشئة في العالم، والتي تشير في الواقع إلى آزمات في نظريات المعرفة للمعرفة، توفر لبلدان الجنوب العالمي فرصة فريدة لإعادة النظر في فلسفاتها الداخلية ومعارفها ودرايتها

هناك فجوة وحاجة إلى مثل هذا خطط يتم تطويرها لضمان تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عبر جنوب الكرة الأرضية.

8. خلال فترة السنتين الأولى، ستدعم منظمة التعاون الجنوبي الدول الأعضاء فيها في مجالات التعليم العالي والبحوث المتعددة التخصصات من خلال تسريع إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم العالي - من خلال استراتيجيات مبتكرة للتوسع الكمي والنوعي بالإضافة إلى منصات للوصول الرقمي إلى أحدث التقنيات. البحث -، وتعزيز القدرات المحلية الإقليمية لجعل البحث أكثر صلة بالسياق، وتقوية الروابط الاجتماعية والثقافية والأكاديمية عبر الدول الأعضاء من خلال الاقتران بالجامعات وتطوير أطر تمكّن من تنقل الطلاب والموظفين الأكاديميين.

في سياقات هي، بشكل عام، غير متوافق مع عدد لا يحصى من السياقات في جنوب الكرة الأرضية.

7. على الرغم من أهميتها كمحفزات للتنمية الذاتية المستدامة والعدالة، لا يمكن أن يقتصر دور التعليم العالي والبحث على مجرد أدوات أو عمليات تقنية هدفها الوحيد هو التنمية المادية. يمكنهم ويجب عليهم أيضًا أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في تطوير مهارات الذكاء الاجتماعي والثقافي والعاطفي عندما يُنظر إليهم على أنها فرص مثيرة للتعاون والتبادل بين الباحثين وكذلك بين الطلاب. في حين تم تطوير العديد من المخططات في الشمال العالمي وفي مناطق فرعية معينة من جنوب الكرة الأرضية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية بين البلدان، من أجل الاستفادة من هذا البعد من التعليم العالي والبحث،

مجال التركيز 3: التعليم العالي والبحث متعدد التخصصات

LOA.5. تسريع إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم العالي والبحث

ER.5. تحسين الوصول إلى التعليم العالي والمعرفة عبرمناهجية

KPI.5.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي وضعت و / أو نقحت استراتيجيات وسياسات لتوسيع عرض التعليم العالي في المناطق الريفية	19,23% من الدول الأعضاء
KPI.5.2. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي لديها وصول مؤسسي إلى المراجع والمقالات والمنشورات الأكاديمية الدولية وقواعد بيانات المعرفة المحلية من خلال المنصة الرقمية لمنظمة التعاون الجنوبي .	100% من الدول الأعضاء

CP.5.1. تطوير استراتيجيات وسياسات وطنية مبتكرة لتوسيع التعليم العالي في المناطق الريفية

تقديم الدعم السياسي والتقني للدول الأعضاء من أجل تطوير الاستراتيجيات والسياسات لتوفير و / أو تعديل عرض التعليم العالي للمناطق الريفية وفقًا لخطط التنمية الوطنية والاحتياجات المحلية، بما في ذلك من خلال تصميم الحلول الرقمية والتكنولوجية والاستفادة منها.

CP.5.2. إنشاء وإدارة منصة رقمية تتيح الوصول المؤسسي إلى المراجع والمقالات والمنشورات الأكاديمية الدولية وقواعد بيانات المعرفة الداخلية

تحديد وجمع وترقيم المراجع الأكاديمية والمقالات والمنشورات بالإضافة إلى المعرفة الداخلية لتغذية منصة مجانية عبر الإنترنت طورتها منظمة التعاون الجنوبي (OSC) لاستخدام مؤسسات التعليم العالي والباحثين من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين.

LOA.6. تعزيز القدرات البحثية الذاتية

ER.4 تحسين الإدراك الاجتماعي والاستيعاب للتعليم والتدريب التقني والمهني

KPI.6.1. تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الإقليمية لإنشاء مراكز البحوث الإقليمية	اتفاقيتان
---	-----------

CP.6.1. إنشاء مراكز ومعاهد بحثية إقليمية ذات صلة بالسياق ومتعددة التخصصات

تقديم المشورة في مجال السياسات، والدعم الفني، والتنسيق، وبناء الشراكات من أجل إنشاء مراكز ومعاهد امتياز إقليمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك للبحوث متعددة التخصصات وذات الصلة بالسياق.

LOA.7 تقوية الروابط الثقافية والاجتماعية والأكاديمية وتعميق التبادلات بين طلاب الدول الأعضاء	
ER.7. زيادة التبادل الطلابي بين الجنوب والجنوب وتنقلهم	
3 اتفاقيات ، مع اتفاقية واحدة على الأقل بين الدول الأعضاء في حالات الطوارئ	KPI.7.1. تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات الثنائية للمنح الجامعية، وكذلك تبادل الطلاب والأكاديميين بين الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين
1	KPI.7.2. عدد أطر منظمة التعاون الجنوبي لتتنقل طلاب الجامعات ومعادلة الائتمان التي تم تطويرها
CP.7.1. تسهيل تبادل المنح الجامعية الثنائية	
تسهيل الاتفاقيات الثنائية الحكومية الدولية والمؤسسية للمنح الجامعية للطلاب وكذلك تبادل الطلاب والموظفين الأكاديميين بين الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين	
CP.7.2. تطوير إطار عمل لتعزيز التبادلات بين الشباب والأقاليم من خلال التعليم (FREYRE)	
من خلال سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، قم بتطوير إطار عمل لتعزيز التبادلات بين الشباب والمناطق من خلال التعليم (FREYRE) من أجل التنفيذ، في فترة السنتين الثانية، لمخطط يمكّن طلاب التنقل ومعادلة الائتمان عبر الدول الأعضاء.	



مجال التركيز الرابع: التقنيات المبتكرة والبنية التحتية الرقمية

البيئي، والحلول السحابية)، وتصميم رقمي مناسب. مصادر التعلم، والمزيد من التدريب للملائم للمعلمين على استخدام التقنيات التعليمية، وتنمية المهارات التكنولوجية والكفاءات الرقمية لدى المتعلمين.

5. يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان في جميع أنحاء العالم الجنوبي هو تكلفة الاستثمار الفعالة لضمان الاتصال وتركيب التقنيات التعليمية وتوفير الأجهزة الرقمية في جميع المدارس، وعلى نطاق أوسع، لجميع سكانها. هناك أيضًا مخاوف مشروعة بشأن متانة الأجهزة التكنولوجية عند تنفيذها على المستوى الوطني كمسألة تتعلق بالسياسة العامة، نظرًا لسرعة الثورة الصناعية الرابعة، فضلًا عن الانشغالات المتعلقة بالحماية المناسبة للبيانات الشخصية للمستخدمين، ولا سيما تلك من القصر.

6. على الرغم من قدرة الدول الأعضاء على ضمان الاتصال على المستوى الوطني، في معالجة التقنيات التعليمية، لا سيما من منظور التعليم المتوازن والشامل، تظهر مسألة الأهمية السياقية للتكنولوجيا وموارد التعلم الرقمية. على الرغم من ظهور العكس، فإن التكنولوجيا ليست محايدة اجتماعيًا ولا ثقافيًا: إن تطوير التكنولوجيا ليس عملية عشوائية أو مستقلة لأنها تكتسب حتمًا خصائص غير محايدة نتيجة لغايات مطوريها، وتحيزاتهم (الواعية وغير الواعية)، وأطرها التفسيرية الاجتماعية والثقافية - إنها، في نهاية المطاف، أداة لديها القدرة على تشكيل أغراض مستخدميها.

7. على هذا النحو، من أجل سد الفجوات التقنية الرقمية بشكل مستدام - بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، وبين بلدان الجنوب العالمي، وداخل البلدان نفسها - الحاجة إلى تطوير داخلي (محلي، وطني، و/أو إقليمي) تنشأ التقنيات. هذا ليس فقط لإتاحة الفرصة للبلدان للحصول على تقنيات أكثر بأسعار معقولة والتي تحفز الاقتصادات وتستقل في نفس الوقت، ولكن أيضًا لإنتاج المزيد من التقنيات ذات الصلة بالسياق التي تمكن البلدان من أن تكون فاعلة استباقية وصانعة للثورة الصناعية الرابعة، مما يفتح الباب أمام عامل تطوير أسي، بدلاً من عامل خطي، في قطاعات معينة.

1. لم يؤد ظهور الثورة الصناعية الرابعة إلى إحداث تغيير عميق في فهم البشرية للعالم والطريقة التي يتفاعل بها معه فحسب، بل أدى أيضًا إلى تغيير المجتمعات ومن هم، كأفراد وكمجموعات. بعد أن أصبحت مسألة ذات أهمية استراتيجية وحيوية، لم يعد استخدام التكنولوجيا كأداة لتبسيط وتعزيز وتسريع التنمية الشخصية والوطنية محل نقاش.

2. أدى وباء COVID-19 إلى تسريع هذه الثورة حيث أصبح العالم، الذي خضع لعمليات إغلاق وقيود وطنية غير مسبوقه على التنقل المحلي والدولي، أكثر اعتمادًا على التقنيات الرقمية للعمل والتفاعلات الاجتماعية والضروريات الأساسية. بغض النظر عن دقة التنبؤات المضاعفة حول التأثير طويل المدى لهذه التطورات على مجتمع ما بعد الجائحة، فلا جدال في أن الإصلاحات النموذجية التي حدثت في جميع القطاعات ستبقى، ومن المستحيل العودة - لأنه أفضل أو للأسوأ - إلى الوضع الراهن قبل الجائحة. في الواقع، تحولت المناقشات المجتمعية المحيطة بالتكنولوجيا بشكل لا رجعة فيه من التجريد الشرطي إلى العملي: «متى» تستخدم التكنولوجيا، و «كيفية» استخدامها، وتحت الأطر الأخلاقية والتنظيمية ل «ماذا».

3. يمكن القول إن التعليم هو القطاع الذي تبلورت حوله مسألة استخدام التكنولوجيا أثناء الوباء - من حيث الآثار الإيجابية والقيود الأساسية. مع تأثر أكثر من 1.5 مليار طالب بإغلاق المدارس في ذروة الأزمة، ثبت أن توافر التكنولوجيا ضروري لضمان استمرارية التعلم. ومع ذلك، أظهر هذا في نفس الوقت أهمية الوظائف الاجتماعية للتعليم التي لا يمكن ببساطة تكرارها من خلال تخصيص المنصات الافتراضية. كما غرس شعورًا جديدًا بالإلحاح فيما يتعلق بمسألة سد الفجوة الرقمية التقنية حيث لم يكن لدى ملايين الطلاب إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو أجهزة الكمبيوتر اللازمة للتعلم عن بعد.

4. من أجل الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا، وتخفيف القيود المذكورة أعلاه، هناك الآن حاجة ماسة لتوسيع البنى التحتية الرقمية (مثل الأجهزة الشخصية، والاتصال بالإنترنت، وأنظمة المعلومات القابلة للتشغيل

المجانية ذات الصلة بالسياق، والمساعدة في تطوير التقنيات المحلية من خلال المشورة في مجال السياسات والشراكات الاستراتيجية وتعزيز التقنيات المحلية على المستوى الدولي.

8. خلال فترة السنتين الأولى، ستدعم منظمة التعاون الجنوبي دولها الأعضاء في مجالات التقنيات المبتكرة والبنية التحتية الرقمية، من خلال تسهيل إنتاج موارد تعليمية رقمية متوازنة وشاملة من خلال البرامج

مجال التركيز4: التقنيات المبتكرة والبنية التحتية الرقمية

LOA.8. تسهيل إنتاج مصادر التعلم الرقمية المتوازنة والشاملة	
ER.8. تعزيز القدرات المؤسسية لإنتاج مصادر التعلم الرقمية	
100%	KPI.8.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي لديها إمكانية الوصول إلى أداة إنتاج موارد التعلم الرقمي التفاعلي
CP.8.1. تطوير وتزويد الدول الأعضاء بأداة رقمية لإنتاج محتوى تعليمي تفاعلي حسب السياق	
تطوير وتوفير أداة رقمية متقدمة ومفتوحة المصدر وقابلة للتخصيص مجاناً للدول الأعضاء و / أو مراكز تطوير المناهج الدراسية في الدول الأعضاء لإنتاج موارد تعليمية رقمية تفاعلية وسياقية	

LOA.9. تسريع تطوير التقنيات الذاتية	
ER.9. بيئة محسنة لتطوير التقنيات الذاتية	
19,23% من الدول الأعضاء	KPI.9.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي وضعت و / أو نقحت الاستراتيجيات والسياسات و / أو الأطر التنظيمية لتطوير التكنولوجيات المحلية
100% من الدول الأعضاء	KPI.9.2. النسبة المئوية للدول الأعضاء الممثلة في المعرض الدولي للتكنولوجيات المحلية
CP.9.1. تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر التنظيمية لتطوير التقنيات المحلية	
تقديم الدعم الفني والسياسي للدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر التنظيمية التي تؤدي إلى تطوير التقنيات المحلية ، وتسهيل الشراكات متعددة القطاعات من حيث الاستثمار الرأسمالي.	
CP.9.2. تنظيم معرض دولي للتقنيات الذاتية	
تنظيم النسخة الأولى من المعرض الدولي، الذي سيتم استضافته في دولة عضو مختلفة كل عامين، من أجل تعزيز التقنيات المحلية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، وإقران التقنيات المحلية بالمنصات العالمية.	

مجال التركيز الخامس: التعاون بين بلدان الجنوب والمنصات متعددة الأطراف

العيوب الكامنة في الأطر المتعددة الأطراف الحالية في الآونة الأخيرة من خلال فشل النظام الدولي في ضمان التوزيع العادل للقاحات COVID-19 والسيولة التي يتم ضخها لمساعدة البلدان في التخفيف من العواقب الوخيمة للأزمة.

4. على هذا النحو، هناك حاجة ملحة لمعالجة أوجه القصور وعدم المرونة في أطر التعاون المتعدد الأطراف، والتي يجب إعادة توظيفها وتنشيطها في السياق المعقد للقرن الحادي والعشرين. وهذا يتطلب وضع اهتمامات واحتياجات وتطلعات البلدان والشعوب في قلب عملية صنع السياسات العالمية وفي طليعة جهود التنمية، مع احترام الأولويات الوطنية والتطلعات المحلية والسياقات الاجتماعية والثقافية والتكيف معها دائمًا.

5. أحد الشواغل الرئيسية التي تتخلل بلدان الجنوب، والتي تكمن في صميم عملية صنع السياسات، هي مسألة تأمين التمويل اللازم للتنمية، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة أعباء الدين العام الخارجي المتزايدة التي لا يمكن تحملها. تفاقمت بسبب العواقب الاقتصادية لأزمة COVID-19، أصبحت قضية الديون، على وجه الخصوص، والتمويل بشكل عام، محورية في جدول أعمال بلدان الجنوب العالمي لأنها تكافح العواقب الاقتصادية لـ COVID-19 - من يدعو إلى التخفيف الكامل للديون من أجل إعادة توزيع أكثر إنصافًا لحقوق السحب الخاصة (SDRs) الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أغسطس 2021.

6. هذه العلاقة التي لا تنفصم بين التعددية والتعليم والتنمية والتمويل معترف بها في المادة 15 من UDBIE من خلال الالتزام بـ «إنشاء آليات للتمويل التعليمي المنسق والتضامن الذي يلتزم بالأولويات الوطنية، ويتكيف مع الحقائق المحلية، ويساعد في تحقيق تخفيف الديون، وتسهيل الزيادات في ميزانيات التعليم «كوسيلة لضمان» الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب والأمم في الاستفادة من تنمية مزدهرة وإنسانية وعادلة ومستدامة، والتي بدأ التعليم شرارة لها».

7. مع هذا المفهوم الخاص للتعددية وتأکید الحق في الأمن المادي وغير المادي، يشجع UDBIE تحولًا نموذجيًا ومعرفيًا عميقًا لتمكين تحقيق الرؤية التي تتضمنها.

1. من تغير المناخ إلى حالات الطوارئ الصحية العالمية، مروراً بالفجوة الرقمية التقنية وتمويل التعليم، تتزايد القناعة أن أهمية العمل المتضافر المتعدد الأطراف في معالجة القضايا الكبرى للقرن الحادي والعشرين أمر لا جدال فيه. تواجه الحكومات التي تهدف إلى بناء أنظمة تعليمية عادلة وشاملة وفعالة تحديات خطيرة تدعو إلى استثمار كبير في الموارد الفنية والمالية، بالإضافة إلى الالتزام السياسي، على المدى المتوسط والطويل. وتتمثل الأدوات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف وتجميع هذه الموارد في منصات دولية للتعاون بين البلدان.

2. المادة الرابعة عشرة من الإعلان العالمي للتعليم المتوازن والشامل (UDBIE)، في الواقع، لا تؤكد فقط أن «الإنسانية تشترك في مصير جماعي لا ينفصم»، ولكنها تدعم أيضًا حق «جميع الأمم في الاستفادة من التضامن الحقيقي والتعاون المنصف»، والتي تُترجم بشكل طبيعي إلى «مبدأ الشراكة المتساوية ذات المنفعة المتبادلة» التي تقر وتحترم وتلتزم بالأولويات الوطنية والحقائق المحلية». هذا النهج الخاص للتعددية يحمل في طياته ثلاثة مفاهيم أساسية:

أ. التعددية ليست مجرد خيار انتهازية، بل هي ضرورة حتمية بسبب الطبيعة غير القابلة للتجزئة للمصالح الأساسية والجوهرية للجماعة التي هي الإنسانية؛

ب. ليست كل أشكال التعددية متساوية، لأن ديناميكيات التعددية، ما لم يتم تصورها في إطار المساواة (بين الأحزاب)، والإنصاف (في العلاقات)، والتضامن (بدلاً من العمل الخيري)، ستعيد ببساطة إنتاج نفس الاختلالات والظلم، وعدم الاستقرار الذي يزعمون تصحيحه ومعالجته؛

ج. لا تستلزم التعددية الأطراف اختفاء الأبعاد الوطنية والمحلية للتنمية ولا أولويات وسياسات البلدان ذات الصلة - بل على العكس من ذلك، فإن روح UDBIE تؤيد وجهة النظر القائلة بأن العالمية الحقيقية تنبثق من اللقاء المحترم والمثري. من خصوصيات العالم.

3. من موقفها الإيجابي الذي لا لبس فيه، تحدد UDBIE قيوداً عميقة للمفهوم السائد للتعددية. وقد تجلت هذه



للتنمية من خلال التعليم، من خلال إقامة شراكة عبر إقليمية في التعليم من أجل التنمية (TPED) لتعزيز وتبسيط التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية في مجال التعليم، وإنشاء اتحاد الرافعة المالية المشترك للمقترضين (CLUB) وإطار تقييم شراكة مستدام بين القطاعين العام والخاص - كآليات جماعية لتحقيق الإعفاء من الديون وتأمين شروط تمويل أكثر ملاءمة للتنمية - وعقد مؤتمر الجنوب لتعريف وتوضيح خارطة طريق مشتركة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة بشكل جماعي وخطة عمل لبناء «طريقة ثالثة، بديلة، شاملة للتنمية».

وإدراكًا، في المادة الخامسة عشرة، أن «الجنوب العالمي يتكون من بلدان وشعوب وثقافات متنوعة إلى حد كبير تشترك في نفس الوقت في الخصائص والتحديات والتطلعات النظامية»، فإنها تدعوهم إلى «بناء وتبني مجتمع ثالث بديل شامل طريق التنمية الناشئة من خلال التعليم ومنه، على أساس روح التعددية والتضامن وتقرير المصير».

8. خلال فترة السنتين الأولى، ستدعم منظمة التعاون الجنوبي دولها الأعضاء في التخفيف من عواقب أزمة كوفيد - 19 وفي تحقيق تطلعاتهم المشتركة

مجال التركيز 5: التعاون بين بلدان الجنوب والمنصات متعددة الأطراف

LOA.10. تعزيز وتبسيط التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية في مجال التعليم

10ER.. تعزيز القدرة على تبادل أفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب وتنسيقها لتحقيق أهداف جدول أعمال التعليم والتنمية المشتركة

على الأقل ثلاث منظمات	KPI.10.1. عدد المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية التي انضمت إلى الشراكة عبر الإقليمية في التعليم من أجل التنمية (TPED)
-----------------------	---

CP.10.1. إنشاء وإدارة شراكة عبر إقليمية في التعليم من أجل التنمية (TPED) مع مكتب تنسيق دائم تستضيفه منظمة التعاون الجنوبي

إقامة شراكة عبر إقليمية في التعليم من أجل التنمية (TPED) تضم المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية النشطة في قطاع التعليم؛ فتح مكتب تنسيق دائم TPED في منظمة التعاون الجنوبي؛ تنظيم اجتماعين لرؤساء المنظمات الأعضاء برئاسة الأمين العام لمنظمة التعاون الجنوبي؛ تنظيم الاجتماعات الافتراضية والعرضية المنتظمة للفرق الفنية ذات الصلة من المنظمات الأعضاء لمتابعة الإجراءات.

LOA.11. دعم الدول الأعضاء في تخفيف أعباء الديون وزيادة التمويل للتعليم والتنمية

ER.11. زيادة التمويل والميزانيات لأنظمة التعليم وكذلك للقطاعات الحاسمة للتنمية المستدامة

KPI.11.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء في CLUB التي أبرمت اتفاقات مواتية من حيث تخفيف عبء الديون والتمويل الجديد للتعليم والتنمية

100%

CP.11.1. إنشاء اتحاد الرافعة المالية المشترك للمقترضين (CLUB) المصمم لتقليل أعباء الديون وتأمين شروط تمويل أكثر ملاءمة للتعليم والتنمية

من خلال سلسلة من اجتماعات التشاور الثنائية مع كل دولة عضو تغطي ديونها الخارجية الحالية ومتطلبات التمويل، قم بتأسيس اتحاد الرافعة المالية المشتركة للمقترضين (CLUB) للتفاوض بشأن الديون الخارجية مع الدائنين الرئيسيين وتأمين تمويل جديد للتعليم والتنمية بشروط أكثر ملاءمة. استضاف الاجتماع الأول للنادي للاتفاق على المتطلبات المشتركة الموحدة وتفويض استراتيجية التفاوض، وبناءً عليه إجراء المفاوضات مع الدائنين المعنيين، واستضافة الاجتماعات اللاحقة للنادي بشأن الاتفاقية (الاتفاقيات) المبدئية التي تم التفاوض عليها قبل الانتهاء منها.

CP.11.2. تطوير إطار شراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص

من خلال سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء، قم بتطوير إطار عمل شامل ومراعي للسياق لتوفير معيار وأداة مشتركة لتقييم ورصد وتنظيم استدامة وجودة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

LOA.12. الإسراع في بناء طريقة ثالثة ، بديلة ، وشاملة للتنمية

ER.12. تم تبني خارطة طريق جماعية وخطة عمل مشتركة لبناء طريق ثالث للتنمية

KPI.12.1. النسبة المئوية للدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات الحكومية والقمة الختامية

100%

KPI.12.2. عدد الاستشارات القطاعية

3

KPI.12.3. عدد خرائط الطريق وخطط العمل التي تم إعدادها واعتمادها

1

CP.12.1. تنظيم مؤتمر للجنوب الكبير

تنظيم مؤتمر للجنوب الكبير يتألف من ثلاثة مؤتمرات قطاعية - (1) مع كبار المفكرين والفنانين والعلماء من جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية؛ (2) مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية من جميع أنحاء العالم الجنوبي؛ (3) مع حكومات الدول الأعضاء - من أجل تحليل واستكشاف الأسئلة الكبيرة التي تواجه البشرية، وتقديم رؤى وتوجيهات لبناء الأسس الفلسفية والعملية لتحول معرفي في التنمية، واختتام قمة الجنوب الأكبر من أجل إنتاج واعتماد، على أساس المشاورات القطاعية، خارطة طريق جماعية وخطة عمل مشتركة لبناء طريقة ثالثة، بديلة، وشاملة للتنمية.